الأمم المتحدة
S/PRST/2017/8

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2017
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٩٩٣، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في كوت ديفوار“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”في الوقت الذي تنهي فيه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولايتها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يشيد مجلس الأمن بالمنجزات البارزة التي حققتها كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٤.

”ويحيط مجلس الأمن علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الجلسة ٧٩٥٧ لمجلس الأمن، المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تحت عنوان ”الحالة في كوت ديفوار“، بما في ذلك ما ورد فيه من تقييمات ودروس مستفادة وتوصيات. ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه أخذها في الاعتبار في إطار عمله الجاري لتعزيز الفعالية العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”وإذ يشير إلى قراره ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، يرحب مجلس الأمن بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته كوت ديفوار في توطيد السلام والاستقرار الدائمين، فضلا عن الرخاء الاقتصادي. ويؤكد المجلس أوجه التحسن في تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وكذلك الحالة الأمنية والإنسانية عموما، والتقدم المحرز في مجال احترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤدي دورا حاسما في تعزيز السلام والاستقرار.

”ويرحب مجلس الأمن أيضا بنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي أُجريت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي، والتي ساعدت على توطيد المؤسسات الديمقراطية في كوت ديفوار. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالاستفتاء الدستوري الذي أُجري في عام ٢٠١٦.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية مساهمة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في كوت ديفوار طيلة فترة وجودها على مدى ثلاثة عشر عاما. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للجهود التي تبذلها العملية وفريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة الممثلين الخاصين للأمين العام. ويشيد مجلس الأمن بإسهام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والجهات المانحة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويرحب بالدعم المقدم من القوات الفرنسية. ويرحب المجلس بالتعاون الجيد القائم بين عملية الأمم المتحدة وحكومة كوت ديفوار، وكذلك مع الشركاء الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية.

300617 300617 17-10951 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يجري في غضون عام، وفي حدود الموارد المتاحة، دراسة شاملة لدور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تسوية الحالة في كوت ديفوار منذ إنشائها، مع مراعاة إسهامات الوساطة السياسية ونظام الجزاءات، فضلا عن العوامل الأخرى ذات الصلة التي سمحت، عند الاقتضاء، بإنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة بنجاح. ويتطلع مجلس الأمن إلى نتائج هذه الدراسة، بما في ذلك المزيد من الدروس المستفادة والتوصيات، ويعرب عن اعتزامه النظر في خيارات أخذها في الاعتبار في سياق عمله الجاري لتعزيز الفعالية العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”ويشير مجلس الأمن إلى المسؤولية الرئيسية لحكومة كوت ديفوار عن كفالة السلام والاستقرار وحماية المدنيين في كوت ديفوار. كما يرحب بالتزام حكومة كوت ديفوار بتحقيق الاستقرار في المنطقة ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب. ويرحب المجلس أيضا بالتزام حكومة كوت ديفوار بمكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشدد المجلس على أهمية ضمان الاضطلاع بعملية انتخابية سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية في عام ٢٠٢٠ بالنسبة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في كوت ديفوار.

”ويشدد مجلس الأمن على أن ثمة أعمالا مهمة يتعين القيام بها لمواصلة النهوض بالسلام والعدالة ولضمان الرخاء على نحو منصف لصالح جميع أبناء كوت ديفوار. ويشدد المجلس على أهمية الإجراءات التي اتخذتها حكومة كوت ديفوار لمواجهة التحديات المتبقية في هذا الصدد، وذلك بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي، حسب الاقتضاء.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة التقدم، بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة، في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، والنهوض بالمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ومشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في المؤسسات الحكومية والعامة، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك من خلال العمل الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك إدارة مسائل عودة اللاجئين وانعدام الجنسية وحيازة الأراضي.

”وإذ يحيط علما بالأحداث الأخيرة التي تورط فيها أفراد من قوات الأمن ومن المقاتلين السابقين، يؤكد مجلس الأمن من جديد وبوجه خاص ضرورة إعطاء الأولوية دون تأخير للتنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وضرورة التعجيل بذلك، بغية مواصلة تعزيز التأهيل المهني لدوائر الأمن الوطني وتماسكها وتعزيز الثقة داخل صفوف قوات الأمن والسكان وفيما بينهم. ويؤكد مجلس الأمن أيضا أهمية تسريع وتعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة فرص إعادة الإدماج المستدام والاستفادة من تلك الفرص بالنسبة للمقاتلين السابقين الإيفواريين، وأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين رصد وإدارة الأسلحة بغية خفض عدد الأسلحة المتداولة غير المشروعة. ويشدد مجلس الأمن على مساهمة إصلاح قطاع الأمن البالغة الأهمية في استقرار البلد وفي مواصلة إحراز تقدم في إحلال الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن حكومة كوت ديفوار قد أوضحت أن الأمم المتحدة ستظل شريكا هاما في المرحلة المقبلة من تنمية البلد. ولا يمثل رحيل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نهاية الدعم المقدم من الأمم المتحدة للحفاظ على السلام في كوت ديفوار. لذا يرحب مجلس الأمن بمواصلة الأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على دعم الجهود التي تبذلها حكومة كوت ديفوار سعيا

إلى الحفاظ على المكاسب التي حققتها في مجال بناء السلام وتعزيزها ومن أجل النهوض بالتنمية المستدامة وسيادة القانون وتوطيد سبل حماية حقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بذلك، إلى جانب التصدي للتحديات الأخرى التي لا تزال ماثلة فيما يتعلق بالأمن والتنمية. ويشير مجلس الأمن في هذا الصدد إلى الخطة الانتقالية التي قدمتها حكومة كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري، والتي تحدد البرامج الرامية إلى الإسهام في التصدي للتحديات المتبقية التي يواجهها البلد. ويشجع مجلس الأمن المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، على تقديم المساعدة لأنشطة الفريق القطري، بما في ذلك عن طريق النظر في توفير التمويل لهذه الخطة الانتقالية.

”ويكرر مجلس الأمن طلبه الوارد في القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) بأن يتيح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مساعيه الحميدة، حسب الاقتضاء، لحكومة كوت ديفوار والمنسق المقيم للأمم المتحدة.

”ويشيد مجلس الأمن بالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو لما تبذله تلك الكيانات من جهود لتوطيد السلام والاستقرار في كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية، ويشجعها على مواصلة دعم السلطات الإيفوارية في التصدي للتحديات الرئيسية.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية مواصلة دعم كوت ديفوار وهي تتأهب للانتقال إلى المرحلة المقبلة من تنميتها، بعد انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ويرحب باستعداد الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لأن يواصلوا، بناء على طلب السلطات الإيفوارية، أداء دور بارز في هذا الصدد.“